الجامعة في قلب اقتصاد المعرفة

بيير فيلتيز [1]

ترجمة البشير تامر

جامعة محمد الخامس-السويسي، الرباط

ينطلق بيير فيلتيز من واقع الجامعة الفرنسية ليوضح، من خلال مقارنات عدة، التحولات الكبرى التي يشهدها اليوم التعليم الجامعي على الصعيد العالمي، وذلك في ارتباط بمتطلبات التكوين وحاجات السوق وضرورات محافظة المؤسسة الجامعية على وظيفتها النقدية التاريخية. كما يحدد الكاتب مجموعة من الإصلاحات المطلوبة من أجل أن تتمكن الجامعة الفرنسية من رفع تحدي المنافسة العالمية، ولعب دور مركزي في اقتصاد المعرفة.

غدا الحديث عن مستقبل الجامعة (بالمعنى الشمولي للكلمة، أي الجامعات والمدارس العليا ومراكز البحث العمومية، وهي مؤسسات كانت منفصلة عن بعضها تاريخيا في فرنسا، إلا أنها أصبحت مترابطة أكثر فأكثر، كما هو الشأن في أغلب الدول المتقدمة)، إحدى القضايا التي تثير النقاش والانشغال على المستوى الوطني. كان خبرا سعيدا عندما اختارت الحكومة، ونعم الاختيار، مباشرة إصلاحات ضرورية تساعد الجامعات على تجاوز صعوباتها وإعادة تنظيم هياكلها (في مجال تعزيز الاستقلالية، وإعادة تشكيل المجالس الوافرة وغير الفعالة، وإعطاء دور فاعل أكثر للرئيس)[2]. إلا أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تندرج ضمن منظور واسع للرهانات الكبرى التي ستواجهها الجامعة على المدى المتوسط والبعيد. ففي البلدان المتقدمة، بدأت الجامعة في تغيير مرجعيتها ؛ بعبارة موجزة : فبعدما كانت الجامعة منحصرة في تخصصها على تكوين الأطر العليا ثم الأطر المتوسطة، أصبحت، في إطار اقتصاد ومجتمع المعرفة اليوم، مؤسسة مركزية يتحدد بها جانب كبير من مصيرنا المشترك.

يكمن التعقيد في هذا الموضوع في كون الجامعة وجدت نفسها وقد ألقي بها في هذا الفضاء المركزي وغير المستقر للمجتمع والاقتصاد ؛ فضاء تخترقه توترات وتناقضات وفرص يلتقي فيها كل من السوق والعلم، ومتطلبات إعمال الفكر النقدي.

نماذج جديدة للإبداع التكنولوجي...

يوجد اقتصاد المعرفة اليوم في نقطة تقاطع كل من الديناميات العلمية والتكنولوجية الجديدة وسياق تنافسي متحول بفعل انسياب المبادلات العالمية. إذا كان من الصعب الفصل ما بين التحولات التي تعرفها التكنولوجيا وسياقها الاقتصادي، فإن بالإمكان تلخيصها في بضع كلمات تعد بمثابة مفتاح للموضوع.

لنعد إلى المسألة في الأصل : تستند التقنيات المستخدمة في الصناعة أو الاقتصاد عموما إلى معارف من مستوى عال تتعلق بمسارات أولية تصفها العلوم الحقة : لقد أصبح الرابط ما بين هذه العلوم والتقنيات التطبيقية مباشرا أكثر ويتقاطع عرضيا مع الحقول المنبثقة عن التقاليد القديمة لفروع صناعية أو حرفية. هكذا، ففي مجال المواد (التعدين وتقنيات الخشب والخرسانة، الخ.) أعيد النظر في التقسيمات القديمة بعدما أمكن التوصل إلى مواد تلبي الحاجة بالضبط في ارتباط مباشر بالخصائص المجهرية، مثلما هو الحال بالنسبة للمواد الدقيقة التي تشكل مثالا لحركة تنطبق أيضا على المواد المعتادة. كما أن الطب، وهو الفن الأمبريقي، بدأ يرتبط هو أيضا وتدريجيا بالمعارف الأكثر تقدما في الإحياء الجزيئي والجيني، ونفس الشيء بالنسبة للمالية الحديثة التي تستند كليا إلى الرياضيات، التي كانت تعد من العلوم الأساسية قبل عشرين سنة.

التشابك العرضاني : ازدادت هذه الترابطات بفعل تعميم المقاربات الرقمية والانتشار اللامحدود على ما يبدو للإعلاميات والنمذجة والتقليد الصوري، لكونها تقيم بدورها جسورا ما بين مجالات كانت بالأمس منفصلة عن بعضها البعض. فمن العجيب حقيقة أن نرى اليوم مجموعة من المشاكل المتنافرة على ما يبدو وقد انكب عليها اليوم فريق متخصص في الرياضيات التطبيقية، في تجاوز تام لتلك التقسيمات ما بين التخصصات التقليدية.

التهجين : إن عددا كبيرا من الابتكارات لبعض المنتوجات أو الخدمات، أي الاختراعات، تجد لها مستعملين وزبائن، هي ناتجة اليوم عن تركيب مكونات وتقنيات (صلبة كانت أو برمجيات) عديدة. لقد غدت السيارة منتوجا إلكترونيا

بقدر ما هي أيضا منتوج ميكانيكي، وفي عالم التكنولوجيات الدقيقة، يتم اليوم جمع كل أنواع الوظائف مثلا على رقاقة إلكترونية في منتهى الصغر قصد إنجاز تشخيصات بيولوجية كانت تتطلب عادة مخابر تتوفر على تجهيزات ذات كفاءات تقنية هائلة. هناك مثال آخر في مجال البيولوجيا الحديثة التي لم يعد ممكنا تصورها دون الإعلاميات ؛ بحيث أن شركة مثل *I.B.M*. أصبحت معنية بالبحوث الأساسية في ميدان البيولوجيا. ثم إن تنوع التهجينات أصبح على درجة من الانتشار يصعب معها الحديث اليوم عن «أنظمة تقنية» كما عرفت خلال الثورة الصناعية الأولى أو الثانية. فمثلما عبر عن ذلك جيدا أنطوان بيكون *Antoine Picon*، فإن عالم التقنيات اليوم أصبح شبيها بمنظر أكثر منه بنظام ؛ فهو خليط غريب من النظام والفوضى على النحو الذي تغدو فيه كل المسارات ممكنة[3]. إن التداخل ما بين المعارف لم يعد موضة يمكن الأخذ بها، بل إنه بات في صلب المتطلبات الصناعية اليوم.

بالطبع، فهذه التحولات لا تجري جميعها فقط في عالم الأفكار والهندسة فحسب، بل إنها تعكس في العمق سباقا محموما من أجل الابتكار المتجدد والمتواصل بين الفاعلين الاقتصاديين ؛ سباق شاق تولد بمثابة نتيجة مباشرة للعولمة. فعلا، فعندما تزول كل حماية جغرافية للأسواق، وتصبح حلبة التنافس معولمة، فإن استراتيجيات التنافس من خلال التكلفة تضحى مستحيلة (بالنسبة للبلدان ذات تكلفة الشغل المرتفعة) أو غير مستدامة (بما في ذلك البلدان ذات الأجور الضعيفة)، ويبقى التنافس من خلال الابتكار هو الحل ؛ أي العمل بذكاء، وابتكار الأفكار والمنتوجات الجديدة بسرعة باعتبارها تحقق فعالية أكثر على المدى المتوسط، بدل العمل بكثافة كبيرة وبأثمان منخفضة اعتمادا على أفكار الآخرين. هذا يعني أيضا أن تقسيم العمل في العالم لن يستمر على الشاكلة المعروفة ؛ الأدمغة في الغرب والمصانع والخدمات المندمجة في الشرق أو في الجنوب[8].

لقد تجمعت على عاتق الجامعة وظائف وانتظارات مختلفة جدا : تكوين الأعداد الكبيرة في مواكبة للمتطلبات العامة للتأهيل في مجتمع متقدم، وانتقاء وتكوين النخب المسيرة، وتنمية المعارف الأساسية، والمحافظة على هيئة تباشر النقد إزاء الحكام كيفما كانوا، والمساهمة في مجهود الابتكار في ارتباط وثيق أكثر فأكثر بعالم الاقتصاد. وبحكم ظروف تاريخية خاصة، فإن بلدنا قام بتوزيع هذه الوظائف ما بين مؤسسات عدة. فالتمييز ما بين تكوينات الأعداد الكبرى والتكوينات النخبوية على الخصوص، كان وما يزال قائما بمعنى الكلمة. لقد كان المشهد بسيطا منذ عشرين أو ثلاثين سنة خلت : فقد اقتصرت الجامعات على تكوين المدرسين والأطر المتوسطة للقطاع الثالث المتنامي آنذاك، بينما، وبغض النظر عن القانون والطب، تكفلت المدارس بالتكوينات المهنية على أساس اختيار المسيرين من دائرتها الأولى. أما البحث العلمي، فقد أنيط ببعض المؤسسات المختصة، مثل المعهد الجامعي للبحث العلمي، ومفوضية الطاقة النووية، والمركز الوطني للدراسات الفضائية، إلا أن هذا المشهد تغير منذ مدة.

لقد قطعت الجامعات خطوات جبارة في اتجاه «المهنية» ؛ حيث اندمج أغلب الباحثين من المعهد الجامعي للبحث العلمي في وحدات جامعية مختلطة. كما أن المدارس الكبرى أقامت بدورها روابط بحث مع الجامعات. لكن إذا ما بدأ التمايز على المستوى «الأفقي» يزول بالنسبة للوظائف، فإن من الواضح أن تمايزا «عموديا» أصبح ضروريا ولا محيد عنه مهما كانت القوى التي تنادي بالمساواة على الطريقة الفرنسية. فلن تكون كل الأقطاب الجامعية على الخطوط الأولى في حلبة التنافس الدولي. لذا، ينبغي أن نقبل بتراتبية ما فيما بينها بدل القيام بترقية البعض منها بطريقة خجولة. إن الملاحظات الموالية تتعلق أساسا بالترتيب الدولي لنظامنا الجامعي. لكنني أعتقد في نفس الوقت أن كل العناصر متداخلة مع بعضها وأن هذا الترتيب لا يمكن أن يبقى جامدا. فالورشان الحاسمان من وجهة نظري هما أولا نجاحنا في أسواق التكنولوجيا المهولة، وثانيا تنمية سلك إجازة عصرية ودينامية وديمقراطية. هما ورشان ليسا من طبيعة واحدة، بمعنى أن كلا منهما يستوجب القيام بأعمال مختلفة، لكنهما، مع ذلك، غير مستقلين الواحد عن الآخر.

المؤسسة الجامعية في حراك وتوتر

توصف الجامعة أحيانا بالجمود، والواقع أنها بالرغم مما ورثته من إطار تنظيمي معيق بسبب التقسيمات التي تمت غداة أحداث 1968، وخاصة قانون سافاري، فقد حققت تطورا كبيرا على مستوى الممارسة والتصور الذي يحمله المجتمع، وكذا الجامعيون أنفسهم عن مؤسستهم[5].

أولا : إن الجامعة من حيث هي إقليم يقع على هامش مجتمعنا وتحكمه عشيرة الأكاديميين، يوجد اليوم في صلب التحول الاقتصادي. لا أدل على ذلك أن تبادر الجامعة والمجالات الترابية إلى الانفتاح على بعضها، وحيث بادرت الجماعات المحلية إلى التقرب، كل من «جامعتها الخاصة»، وعيا منها بما ينطوي عليه الأمر من فوائد اقتصادية محلية (على الأقل في المدى القريب).

ثانيا : بعد اعتمادها على تنظيم إداري يتيح لها التوصل بالاعتمادات ويجلب لها «زبائن»، بدأت الجامعات تدرك أنه لم يعد بإمكانها الحصول على الموارد إلا من خلال الدخول في معترك التنافس، ناهيك عن الاقتناع الحاصل اليوم بأن التنافس الدولي هو أيضا بين الجامعات، وليس فقط ما بين العلماء أو المخابر.

ثالثا : بدأت الجامعات، بعد ما كان هذا الالتزام محكوما بالعرض أساسا، أي بمصالح المدرسين، تدرك أن عليها أن تضع في صلب اهتمامها حاجات الطلبة والمجتمع بشكل عام. يصح هذا على الخصوص بالنسبة لتحديد مسالك التمهين، التي غالبا ما كانت تنطلق من حاجات التوسع في أنشطة المدرسين أكثر مما تأخذ بانتظارات أسواق الشغل[6].

رابعا : للجامعات تنظيم بيروقراطي بالدرجة الأولى، لكنها بدأت تتحول أكثر فأكثر إلى «مقاولات للأدمغة»، مما يفسر الرغبة الجامحة لدى قواها الحية في الحفاظ على استقلاليتها المتزايدة.

خامسا : لكونها، أي الجامعات، تنظيمات غيورة جدا على استقلالها، فقد كانت تعتبر أنها غير مطالبة بتقديم الحساب سوى لنفسها فقط. أما اليوم، ونظرا لكونها تقوم بتدبير أموال عمومية وتنتج معارف استراتيجية، فقد بات لديها الاقتناع أكثر فأكثر بأن عليها أن تقدم الحساب للمجتمع.

هكذا، بدأت تتوضح في الأفق معالم ما قد يصطلح عليه البعض بـ «منعطف ليبرالي» بالنسبة للجامعة ؛ والذي ليس في الحقيقة سوى مطلبا طبيعيا جاء نتيجة لنضج وحداثة ظلت، لوقت طويل، مرفوضة من لدن هياكل متجاوزة. المثير في الأمر أن هذا المنعطف يطالب به ويقبله كل من اليمين واليسار على حد سواء. أريد هنا أن أضيف ملاحظة ؛ إذا ما كنا نعيش اليوم تأرجحا يبرز ضمنه النموذج الأمريكي بمثابة خيار أمثل، فينبغي أن لا نتصور أن تعايش الرهانات العديدة «لاقتصاد المعرفة» سيكون سلميا بالضرورة. إن التَّمَاس الموجود ما بين العلم والسوق الذي يميز هذا الاقتصاد، يضع الجامعة في علاقة مع رهانات السوق بشكل غير مسبوق. لقد شهدت العقود الأخيرة في العالم الأنجلوسكسوني على الخصوص بروز نسيج متشابك فيما بين البنيات الجامعية والبحث الصناعي وتثمين السوق. لقد سمح قانون باي-دول (1980) للجامعات (والأساتذة الباحثين) في الولايات المتحدة بأخذ براءات، وتحصيل المداخيل المترتبة عنها، خصوصا في مجالات علوم الحياة، مما أدى إلى تحولات عميقة. إلا أن هناك من يرى في هذا التداخل المتزايد خطرا على أخلاقيات، بل وعلى أسس الجامعة نفسها، مادام سيعرقل وصول نتائج البحث العلمي إلى العموم، علما أن ذلك يشكل المحور الأساسي للعلم الحديث[7]. كما أنه من الغرابة ملاحظة هذا النمو المتزايد لأشكال هجينة تجمع ما بين المنطق العلمي والمنطق التجاري. لعل أحسن مثال يكمن في مجموعات البرمجيات الحرة، التي تشتغل وفق قواعد بناء تعاوني مفتوح، يكون فيه الحكم للأقران بأسلوب أقرب للعمل الجامعي والعلمي، مقارنة بالمقاولات التجارية التي تمكنت من تحطيم كل احتكار للجامعات في هذا المضمار. هكذا، ظهرت في العالم تجمعات جديدة يمكن اعتبارها «صناعية جامعية» تعتمد على مجموعة من أدوات البحث التي تجمع ما بين البرامج التامة ومراكز النقل والمحاضن في الوسط الجامعي، مشكلة لمسار يبدأ من البحث في صبغته النظرية المحضة إلى أن ينتهي في شكل الأنشطة الأكثر تجارية دون اتباع النموذج الخطي التقليدي ؛ حيث تتمخض عنه على عكس ذلك حلقات من كل نوع، ومسارات مختصرة وشبكات غير متوقعة على الإطلاق. الأهم أن هذه الترابطات والتهجينات الجديدة لا تؤدي إلى تهميش دور تاريخي آخر للجامعة وهو الأهم من دون شك ؛ أعني الدور النقدي المحمي كلية تجاه السلطة الحاكمة. أقتبس بهذا الصدد قول ديريدا

Derrida أن وجود الجامعة ينبغي أن يكون بدون أي شروط[8]. ينبغي أن تضمن لها «حرية غير مشروطة لطرح السؤال وتقديم الاقتراح»، في حين أنه حتى في مجالات التكنولوجيا، فمصلحة رجال الصناعة أنفسهم تكمن ولا شك في ضمان حرية تامة للبحث الأولي باعتباره الأصل والأساس لكل الاختراقات والابتكارات الهامة، بينما لا تشكل هذه الحرية غير المشروطة مطلبا سياسيا بالضرورة. ففي خضم هذه الحركة (المبررة) التي نعرفها نحن في فرنسا، والتي تسعى لتقوية الروابط ما بين الاقتصاد والجامعات، ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا هذا الموقف الغريب الداخلي والخارجي في نفس الوقت إزاء المجتمع التقني-الاقتصادي، والذي أصبح منتميا للماضي أكثر من أي وقت مضى، ألا وهو الموقف النقدي للجامعة.

هل ينبغي الحديث عن عولمة للتعليم العالي ؟

إن فكرة عولمة التعليم العالي تبقى غامضة إذا لم نقم بتوضيحها. بداية، ينبغي التمييز ما بين ثلاثة جوانب : الأول يخص فرص التشغيل، والثاني عروض التكوين، أما الثالث، فيتعلق بالحركية الدولية للنخب.

إن أنظمة التعليم العالي مازالت مطبوعة إلى حد كبير بالطابع الوطني لكل بلد. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على أوروبا حيث يختلف التاريخ الجامعي من هذا البلد إلى ذاك، بعد تأسيس الدولة القومية على أنقاض الفضاء الدولي الموحد للعصور الوسطى. إلا أن الجهود الرامية إلى توحيد مسارات التكوين الجامعي حققت مع ذلك تقدما ملحوظا. فبرنامج إيراسموس *Erasmus*، بالرغم من كونه ضاعف بشكل كبير من أعداد الطلبة المتنقلين، إلا أن عددهم بقي مع ذلك في مجمله ضعيفا ؛ خصوصا عندما لا تتوافر سوق أوروبية للأساتذة مثلما هو الحال بالنسبة للسوق (التنافسية) الأمريكية. من الواضح إذن أن التوظيف وفرص الشغل بالنسبة للطلبة ستظل، ولمدة طويلة، في أغلبها وطنية وجهوية، إن لم تكن محلية[9]، إلا أن الأمور تعرف تغيرا كبيرا بالنسبة لأنواع المهن الأكثر تأهيلا أو الأكثر مهنية. فبالنسبة لهذه المهن، وكذا للعديد من المهن الخاصة بالأطر المتوسطة، دخلنا في عالم يقوم فيه المشغلون بالحث على التنافس ما بين الطلبة المتخرجين من أنظمة وطنية مختلفة على نحو لم يعودوا معه مستأنسين بتلك التراتبية الموجودة ما بين الجامعة والمدارس الكبرى، وما بين هذه الأخيرة نفسها. فالأسبقية ستكون

إذن للشهادات التي ستشبه في هذه الحالة علامات (دولية) لا تضمن كفاءات متخصصة فحسب، بل تشمل أيضا كفاءات نوعية مثل إتقان اللغة الإنجليزية ونوع من القابلية للعمل على المستوى الدولي. لقد أدرك ذلك أبناء الشرائح الاجتماعية العليا الذين يستغلون كل الفرص لتحصيل تجربة دولية. هكذا، يتضح التمييز ما بين مؤسسات متوجهة أساسا نحو سوق عمل دولية، وأخرى تعمل فقط لأجل أسواق محلية ؛ فإلى أي حد يمكن اعتبار هذا التمييز غير ديمقراطي ؟ كان سيكون كذلك لو كان هذا التمييز متصلبا، في حين أن الأمر مخالف لذلك. إن الديمقراطية الحقيقية ليست في تعميم وفرض نموذج الجامعة بالمساواة «باعتبارها خدمة قرب»[10]، بل في السماح للجميع، ودون أي تمييز بسبب الأصل الاجتماعي أو الجغرافي، بولوج مسالك الامتياز. بهذا الصدد، يمكن التساؤل عن آثار الفروع والجامعات الكبرى غير الكافية مع ذلك، رغم تكاثرها في فرنسا. أليس من الأفضل، عوض أن نقترح على شباب بولونيا، أو كالي، أو نيم متابعة الدراسة في جامعة محلية، أن نشجعه ونساعده (بما في ذلك ماديا) ليواصل دراسته في ليل أو بروكسيل أو مونبوليي أو برشلونة ؟

يتعلق الجانب الثاني من هذا التدويل بعروض التعليم العالي. فلكي نفكر بصفة سليمة في مستقبل هذا التعليم، علينا أن نفهم أن هذا الأخير، ورغم كونه منتميا و «بشكل طبيعي» للقطاع العام، إلا أنه يمتلك مع ذلك خصائص صناعة خدمات تنافسية بإمكانها أن تحتل المراتب الأولى في القرن الجديد، مثل صناعات الترفيه والصحة التي تتقاسم معها الكثير من المميزات. وهناك إمكانات لبروز سوق هائلة في هذا المجال. لقد تضاعفت نسبة الراشدين الذين حصَّلوا مؤهلات من مستوى جامعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية. كما أن الدول الصاعدة بدأت تعرف نفس الظاهرة مثلما هو الحال في كل من الهند والصين والفيتنام وغيرها. هذه الدول راهنت وما زالت تراهن، وبشكل كبير، على التربية. أما ولوج الجامعة فيها، فما زال نخبويا إلى حد كبير، ما دام عدد محدود جدا من الشباب فيها، ومن منطلق تعطشه للترقي الاجتماعي، هو الذي سيكون من نصيبه ولوج الجامعات الكبرى، المرموقة منها، الوطنية أم الدولية. من تم، فإن هناك «أسواقا» مستقبلية كبرى تنطوي على عروض جديدة في هذا المجال ؛ وهي أسواق واعدة بحكم ما يتوافر في آسيا من اعتمادات بشكل خاص، ومدى استعداد الطبقة الوسطى الصاعدة هناك لبذل

كل الجهود من أجل الاستثمار في تعليم أبنائها. هذا الطلب من شأنه أن يحدث تغييرا عميقا في الأنظمة الجامعية العالمية، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أثر الانترنيت والبنيات التقنية للاتصالات التي بدأت تنتشر على المستوى العالمي.

هناك العديد من التشاركات والتجمعات الممكنة التي بدأت فعلا في الظهور. فالجامعات التقليدية الكبرى بدأت تعرض خدماتها عبر الشبكة. أما المركبات الجامعية الافتراضية كليا، فإنها لا تبدو واعدة كما كان متوقعا، إلا أن الأمور مرشحة للتغيير في أي وقت. كما أن بعض الجامعات-المقاولات بإمكانها أن تقترح، عبر الانترنيت، تكوينات وشهادات عن طريق توفير وصي أو مشرف عبر الشبكة، مقابل بضعة آلاف من الأورو في أي مكان عبر العالم. وتمنح جامعة فونكس (ولاية أريزونا)، التي تملكها المجموعة الخاصة أبولو والمصنفة في البورصة، شهادات لـ 280.000 طالب أغلبهم راشدين مستخدمين انطلاقا من 239 مركبا جامعيا، بعضها يوجد في آسيا، مقابل متوسط سعر منخفض نسبيا. إن من مصلحة جامعات النخبة، عمومية كانت أم خاصة، أن تحتفظ بالتكوين المباشر، وأن تعمل على استقطاب وانتقاء طلبة مع العمل على إنشاء فروع أجنبية أو «علامات» كما هو الحال بالنسبة للشركات متعددة الجنسية في بداية انتشارها. لقد باشرت بعض الجامعات الأمريكية أو الإنجليزية هذا المسار فعلا، بل إن بعض الدول قررت أصلا أن تجعل من التعليم العالي صناعة تصديرية بمعنى الكلمة، مثلما فعلت كل من نيوزيلندة وأستراليا. فهذه الأخيرة، بعدما كانت تضم سنة 1988، 21000 طالب أجنبي، أصبحت تستقبل اليوم أزيد من 150.000 طالب، 83% منهم آسيويون يوفرون لها مداخيل تناهز 12 مليار دولار من العملة الصعبة (تساوي مبلغ مداخيل الطلبة الأجانب في الولايات المتحدة)، حيث بات التعليم العالي يحتل المرتبة الثانية في صادرات البلاد.

أخيرا، ينبغي تأكيد الرهان الجيوسياسي الهام الذي يمثله تكوين النخب العالمية، وخاصة تلك الموجودة في البلاد الصاعدة، وذلك في ظرفية لم تعد تتسم بهجرة الأدمغة في اتجاه أحادي فحسب، بقدر ما أن هناك تنقلات لها في كل الاتجاهات. إلا أن هناك بلدا واحدا تتركز فيه اليوم الأغلبية الساحقة من هذا الطلب على تعليم النخب ؛ يتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، التي يعتمد فيها البحث التكنولوجي والعلمي في أغلبه (بأكثر من

60%) على عاتق الشباب الأسيوي. هذا أمر أساسي لأن الاقتصاد المعولم لم يعد يستند إلى ما تقوم به الشركات متعددة الجنسية فحسب، بل أيضا إلى ما تقوم به الجماعات المهاجرة في الشتات كما يتضح ذلك من خلال مثال تايوان، هذا البلد الذي احتل مكانته في الاقتصاد العالمي بفضل ما قام به مهندسوه المتخرجون العائدون من الجامعات الأمريكية، أو من خلال مثال إسرائيل أو الأقطاب الهندية للمعلوميات[11]، بينما نجد أوروبا، وفرنسا بشكل خاص، بعيدة كل البعد عن هذه التيارات لأسباب عديدة، منها غياب رؤية أو «علامات» مشهورة مثل هارفارد أو ستانفورد، قادرة على تعبئة الشباب الأكثر تفوقا، إلى جانب فارق اللغة وظروف الاستقبال المتردية بالنسبة للسكن، وخاصة في باريس.

لماذا تلعب الأقطاب الجامعية دورا مركزيا في الاقتصاد الجديد ؟

عند تشخيصنا للوضع القائم، نلاحظ أساسا ما يلي : إن الجامعات والمركبات الصناعية الجامعية التي نمت حول جامعات من الدرجة الأولى، باتت هي صاحبة الدور الحاسم في كل تنمية اقتصادية أو تنافسية ما بين الدول. للوقوف على ذلك، ينبغي الذهاب إلى بوسطون، وإلى وادي السليكون، وكذا إلى شنغهاي أو سنغافورة لمعرفة إلى أي حد تشكل هذه البؤر الثقافية، التي تمثل الجامعات قلبها النابض، المحركات الجديدة للتنمية. لقد أشار إلى ذلك المؤلفان أغيون *Aghion* وكوهين *Cohen*[12]، حين تحدثا عن التعليم العالي في الاقتصاديات الاستدراكية المستخدمة لتكنولوجيا معروفة حيث لا يلعب دورا حاسما في النمو، بينما نجده يستعيد دوره المركزي الماكرو اقتصادي في الاقتصاديات الابتكارية بمجرد اقترابنا من حدود التكنولوجيا. الهدف الأول للتعليم العالي لم يعد يكمن في توفير التأطير للمقاولات المستقرة بقدر ما يسعى إلى تطوير قطاعات جديدة.

الجميع يعلم أن بلدنا تخصص في قطاعات مثل الطاقة النووية والطيران، المحكومة بمنطق مشاريع هندسة كبرى، والتي حققنا فيها امتيازا مع بعض الفشل أحيانا. هذا في حين أن القطاعات الجديدة الداعمة للنمو مستقبلا، والتي تفسر إلى حد كبير تأخر البحث العلمي في فرنسا (وأوروبا) بالنظر للولايات المتحدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإحياء، تنمو وفق مسار أو خطاطة مختلفة على

شاكلة المحاولة الخطأ والانتقاد التدريجي لأحسن الأفكار. هذا النموذج «الدروبني» النابع من قاعدة الابتكار، يجد نفسه في الغالب الأعم على النقيض من المنطق المبني على التخطيط المفروض من أعلى في شكل مشاريع كبرى على الطريقة الفرنسية. في حين أن هذا النموذج الدروبني، بحكم نمطه الجامعي غير المتمركز، والتنافسي، والقريب من البحث الأساسي متعدد التخصصات، والمنفتح للتعاون مع الصناعيين، والكفيل بحث الطلبة والباحثين على إبداع «نبتات صغيرة» لا يكتب البقاء إلا لبعضها، هو في النهاية أكثر فعالية من الهياكل الكبرى القطاعية التي تحتوي جزءا كبيرا من البحث في بلادنا. فهذه الفرضية توجد في صلب فكرة الأقطاب التنافسية[13] الرامية إلى جعل فرنسا تطبق الوصفة الرابحة الموعودة في بلدان أخرى، والتي تتأسس على المثلث المكون من الجامعة، والمقاولات الكبرى، والمقاولات الصغرى والمتوسطة. لكن يبقى التساؤل قائما عما إذا كانت هذه الجامعات تتوافر على الوسائل والثقافة الضرورية التي تمكنها من لعب دور بؤرة المثلث. إن الأمر في الواقع لا يبدو كذلك.

كيف يترجم كل ذلك على المستوى الجغرافي ؟ لنكن واضحين : إن المنطق الذي يفرض نفسه هو منطق التركيز، منطق الأقطاب الكبرى المشعة على المستوى الدولي، إلى جانب أقطاب ثانوية متخصصة. إن هذا التركيز في المجال الثقافي (على عكس ما هو الحال بالنسبة للمجال الحضري)، ستكون له العديد من المزايا. إن تنوع المواد الدراسية المدرجة، والولوج المتاح أكثر فأكثر للوسائل التي يتطلبها البحث الدقيق (تضاعفت تكلفة المنشورات في الطب أو علم الأحياء عشر مرات في ظرف عشر سنوات)، والتنمية الصناعية، والجذب للطلبة والباحثين : كل ذلك يوفر مزايا للتجمعات من الدرجة الأولى مقارنة بالتجمعات الأخرى (بالطبع، إن ما هو أساسي هنا ليس مجموع أعداد الطلبة، ولكن عدد ونوعية الباحثين)، كما أن الصناعيين يجنون بدورهم أيضا فوائد جمة من وجود هذه التجمعات العمومية، إذ تكون التكلفة أقل، حين يتم الارتباط فقط بثلاثة أو أربعة أقطاب عالمية، بدل التوجه نحو أقطاب ثانوية عديدة. فهل ستؤدي شبكة الأنترنيت إلى تغيير هذا الواقع ؟ أليس بإمكان الشبكات الرابطة ما بين الأقطاب الصغرى والمتوسطة، بل وبين الأفراد المعزولين، أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه التجمعات المجالية ؟ لا أظن ذلك. فبغض النظر عن مسألة التجهيزات المتدنية اللازمة للبحث، يبدو لي أن شبكة الانترنيت ستؤدي على العكس

إلى مضاعفة الاستقطاب، وذلك عن طريق تسهيل الولوج إلى موارد الأقطاب الكبرى، بفضل تنميتها لكل ما لا يمكن مبادلته بالاتصالات المتاحة (إمكانيات المواجهة المباشرة في المجمعات الكبرى)، وخلق تكامل وثيق ما بين التجمعات المادية، وانتشار العمل الثقافي بحكم ما يعرفه هذا الأخير من إعادة توطين سريع. من المحتمل جدا أننا بصدد بروز أرخبيل من الأقطاب من الدرجة الأولى، عددها محدود، لكنها تستند إلى سلسلة من الأقطاب الثانوية. إن هذا الأرخبيل العلمي والتقني لن نخلطه بالضرورة مع ذلك الذي تحتويه الحواضر العالمية الكبرى. هكذا، فإنه من المتوقع أن يحتوي الأرخبيل أقطابا مثل بوسطون، حيث تُشَغِّل الثماني جامعات هناك 50.000 شخص بشكل مباشر، و40.000 شخص آخر بشكل غير مباشر. إنها تحقن الاقتصاد المحلي بما يناهز 8 ملايير دولار سنويا. كما أن المدن المتوسطة لن يتم إقصاؤها من هذا المشهد، شريطة أن تكون لها سياسات مستقرة مخطط لها على مدى زمني معقول. إن مدينة كارلسرو مثلا، استطاعت، بفضل الدعم الذي لقيته من طرف مقاطعة بادن-فورتمبرغ ودولة ألمانيا الفدرالية، من تأسيس قاعدة تكنولوجية ضخمة. وقد انضمت مؤخرا الجامعة إلى مركز البحث النووي، وهو ما يوازي مركز الدراسات النووية عندنا، حيث كونا مركبا أطلق عليه معهد التكنولوجيا لكارلسرو[14]. مما لاشك فيه أن غرونوبل، في فرنسا، تعد أحسن مثال لقطب مثل هذا بحكم ما لها من وظائف تؤهلها لتحتل موقعها في الخريطة العالمية. بالرغم مما تتوفر عليه المنطقة الباريسية الموسعة من موارد هامة، إلا أنها منظمة ومستغلة بشكل رديء على مستوى الإعداد المادي، كما يتجلى ذلك بوضوح في الحالة المتردية التي توجد عليها أرضية ساكلي.

أية أولويات بالنسبة لفرنسا ؟

لنذكر بأن الجامعة بمعنى الكلمة لم توجد في فرنسا إلا منذ سنة 1968. قبل ذلك، لم يكن هناك سوى كليات خاضعة في الغالب لسلطة وتسيير مباشرين من طرف الدولة. أما التقسيمات والتجمعات التي تلت ذلك التاريخ، فقد كانت سياسية محضة. ثم جاءت قوانين سافاري لتعوق، ولسنوات طويلة، أي تطوير أو تحديث للجامعات[15]. بالرغم من ذلك، فإن هذا التطور والتحديث حصل بالفعل وبشكل جيد، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النمو الديمغرافي الهائل لأفواج الطلبة الذين استقبلتهم الجامعة لوحدها، في الوقت

الذي أغلقت فيه المدارس العليا أبوابها في وجههم بكيفية حذقة، والإهمال، إن لم نقل الكراهية، الذي أبانت عنه فئة واسعة من المسيرين السياسيين على التوالي إزاء المؤسسة الجامعية (يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن خريجي المدرسة الوطنية للإدارة، وقادة الصناعة المنتمين لفئة التكنوقراط في الدولة، لم تطأ أقدامهم الجامعة إطلاقا، وعلى غرار الكثير من غيرهم، يبدلون كل ما في وسعهم كي لا يلجها أبناؤهم). لذلك، وكما أوضحت من قبل، فإن من غير الإنصاف توجيه التهم للجامعة الفرنسية. إلا أن توزيع المهام التقليدية ما فتئ يفرض نفسه على الجامعة، إلى جانب السلبيات الناجمة عن نقص التمويل، وضعف الأداء التنظيمي، والاشتغال وفق العرض ومصالح المدرسين. في هذا السياق، فإنني أود أن أختم بالإشارة إلى ثلاثة أوراش تبدو لي حاسمة في المستقبل المنظور:

تحديث المدارس الكبرى[16] : إن الإشكال الرئيسي يكمن في أن أغلب الناس يعتقدون بأنه ليس هناك أي مشكل عند إثارة هذه النقطة ! صحيح أن هذه المدارس تمكنت من تحسين تعليمها (بكيفية غير متماثلة ولاشك)، وطورت أنشطة البحث لديها، كما عملت على زيادة انفتاح طلبتها (بكيفية غير متماثلة كذلك) على العالم الخارجي. إلا أنها، وخصوصا تلك المرموقة من بينها، بقيت حصونا مغلقة في وجه أبناء الفئات الشعبية، بل، وهذا هو الجديد، في وجه الطبقات المتوسطة بحكم جدوى وفعالية إستراتيجية فئات المجتمع العليا لتلافي ولوج الجامعة. هكذا، فقد كرست هذه المدارس وظيفتها الانتقائية باعتبارها وكالة توظيف لصالح المقاولات الكبرى، دون أن تقدم مساهمتها المطلوبة في اقتصاد الإبداع. إنها لم تشجع قط طلبتها على إنشاء المقاولات. لقد بقيت مدارس المهندسين مثلا محافظة على حجمها الصغير دون أن تبلغ المستوى المطلوب عالميا، على شاكلة المدارس العالمية الأخرى، متلافية بذلك الدخول مثلا في أي مغامرة تكنولوجية جديدة وحاسمة[17]. بسبب حجمها هذا أيضا، لم تقم أي مدرسة من هذه المدارس بمراجعة توجهاتها الإستراتيجية نحو مجالات جديدة مثلما فعلت مدرسة البوليتكنيك في لوزان، عندما اتجهت أكثر نحو تخصصات تجمع ما بين البيولوجيا والهندسة مثلما تفعل كثير من الجامعات التقنية الكبرى الأجنبية اليوم في مجالات الطاقة أو البيئة. بالرغم من أن الفاعلين المباشرين راضون عن الوضع، إلا أن هناك هدرا واضحا في غياب استعمال الإمكانات المتاحة، خصوصا عندما نجد علاقة القرب العائلية التي تكاد

تربط المدارس بالمقاولات في جانب، وما تستقطبه هذه المدارس من عقول علمية متوافرة في البلاد في جانب آخر. ما العمل إذن ؟ ينبغي للمدارس أن تزيد من هامش استقلاليتها الذي يوجد اليوم في مستوى أقل من الجامعات. علينا أن نحثها بقوة على الاتحاد والتجمع. فتجميع هذه المدارس مع الجامعات من شأنه أن يشكل أحد الحلول المفيدة والمجددة، دون أن يرقى إلى مستوى الحل الأمثل على المستوى العالمي. إن الرهان لا يكمن في إضافة هذه المؤسسة إلى تلك بقدر ما ينبغي التأسيس لإطار مجدد حقيقة وقادر على تحديث المدارس والجامعات في نفس الوقت، على أساس القبول بأن يكون تجريبيا ومتنوعا.

إنشاء أقطاب ذات حجم دولي والانتقال من «الشبكات» إلى «الفاعلين» : هناك اتفاق يتبلور تدريجيا حول ضرورة تزويد بلدنا ببعض المركبات ذات البعد الدولي، حيث تتمفصل الوظائف الكبرى التي سبقت الإشارة إليها. المهم هنا ليس القفز في الترتيب إلى الدرجات العالمية الأولى مثل ترتيب شنغهاي من خلال الزيادة في الحجم، بل الحث على إنشاء أو تقوية البيئات الاقتصادية التي تحتوي أبعادا تخص التكوين، والمقاولاتية، والابتكار الصناعي، والبحث الأساسي، والفضاءات الثقافية والنقدية. يتعين أن يوجد في قلب هذه المنظومات الاقتصادية فاعلون حقيقيون تتمحور حولهم هذه المنظومات : فاعلون لا مركزيون من الداخل، مثلما هو الحال بالنسبة لكافة المؤسسات الجامعية في العالم ذات الحكامة الشفافة والموحدة وذات الهوية القوية. لقد أصبحنا في فرنسا «أبطالا» بما نتوافر عليه من شبكات تعاون متراكمة ومتداخلة مع بعضها البعض. يتجلى هذا في العديد من المجالات لأن ما يجري في مجال البحث العلمي والتعليم العالي يذكرنا بما نلاحظه مثلا في تنظيم السلطات الترابية مع تعدد الترابطات الجماعاتية. إن أغلب المخابر اليوم، توجد تحت وصايات عدة، كما أن إنشاء أقطاب البحث والتعليم العالي والمؤسسات العمومية للتعاون العلمي، يمثل في حد ذاته تقدما إيجابيا إلى حد كبير. لكن من المهم عمليا أن لا تبقى هذه الهيئات الجديدة مجرد بنيات فوقية فقط، لأن إنشاء بعض مستويات التنسيق الجديدة يكون الدافع من ورائه تلافي تغيير ما هو قائم. والنتيجة ؟ إن تكلفة التنسيق ترتفع، والمسؤوليات تذوب في الوقت الذي تصبح معه إمكانيات التغيير أكثر صعوبة.

مراجعة محتويات التكوين، خصوصا في سلك «الإجازة» : ينبغي أن لا ينسينا الاهتمام الحالي بالبنيات المؤسسية والتنظيمية، الانكباب على التفكير الذي غدا ضروريا في محتويات التكوين، لما لها من تأثير في بقية مكونات البنية برمتها. لقد أنجزت دراسات عديدة بخصوص معدلات الرسوب في الأسلاك الأولى من التعليم الجامعي، لكن هل لدينا فكرة واضحة عما ينبغي أن تكون عليه الأهداف التربوية (دون الحديث عن الطرق) ودفتر التحملات الخاص بالإجازة ؟ كما أن الفصل الحالي بين إجازات عامة وأقسام تحضيرية وإجازات مهنية (المتخصصة أكثر من اللازم لا من خلال عناوينها ولا في محتوياتها) غير مناسب، لذا، فإنه من الأفضل استلهام الفلسفة الأمريكية للكوليج، للنهوض بمسالك مفتوحة متعددة الاختصاصات، تركز على تكوين الفكر النقدي، وزرع حب التعلم مجددا من خلال معارف أساسية (اللغة الانجليزية واللغات عموما، والإعلاميات، والمعارف الأساسية الخاصة بالمجتمع والاقتصاد) ؛ معارف ستضمن إدماجا أحسن في سوق الشغل، مقارنة بما هو عليه الحال في أشباه التخصصات القائمة. إن ذلك لا يتطابق وتقاليدنا، الشيء الذي سيتطلب تفكيرا معمقا بالرغم من الإكراهات التي يفرضها النظام حاليا. علاوة على ذلك، فإن هذه المسالك الجديدة ستتيح لأولئك الذين مكثوا بسبب الانتماء الجغرافي أو المولد في تعليم من الدرجة الثانية بركوب قطار النجاح والاختلاط بتلاميذ أكثر نجابة و/أو ينتمون لفئات محظوظة. لا يتعلق الأمر بإعادة النظر في الأقسام التحضيرية التي لا تخلو من ثغرات كبرى بقدر ما لها من مزايا عديدة، لكن سعيا لتحقيق التنوع والتنافس المطلوب ما بين المسالك، سيكون من الأفضل، إضافة إلى المسالك الموجودة، إنشاء مسالك امتياز جديدة، مع العمل على إدماجها في الجامعات، ليلتحق خريجوها إما بالمدارس الكبرى، وإما بالأسلاك الجامعية على مستوى الماستر المهني أو البحث العلمي.

إحالات بيبليوغرافية

1. بيير فيلتيز Pierre Veltz : باحث ومدير سابق لإحدى أكبر مدارس المهندسين بفرنسا. نشر هذه الدراسة في مجلة *Esprit* عدد دجنبر 2007، تحت عنوان :

«*L'Université au cœur de l'économie de la connaissance*».

2. شريطة أن لا تتوقف هذه الإصلاحات في منتصف الطريق : إذ ينبغي إصلاح الإدارة المركزية ومد الجامعات «المستقلة» بالوسائل المالية والتنظيمية وتلك الخاصة بتسيير هذه الاستقلالية، كما ينبغي تلافي تقوية «النزعة المحلية» في التوظيف المبالغ فيها حاليا.

3. PICON, Antoine, « Quasi-objets techniques et paysages de la technologie contemporaine », in *Revue européenne des sciences sociales*, n°35, 1997, p.247-256.

4. VELTZ, Pierre, *Faut-il sauver les grandes écoles ?* p.80-82.

5. PARADEISE, C., LAREDO, P., MELA, J. F., *« Universités : les enjeux de la réforme»*, Latis. n°6, 2007.

6. يبدو لي أننا خلقنا لبسا يؤسف له بين التخصص والتمهين، فعدد الإجازات المهنية يتجاوز الحد المطلوب بكثير.

7. يحذر ديريك بوك Derek Bok، رئيس جامعة هارفارد، من هذه المغالاة في مؤلف له يحمل عنوان : الجامعة في السوق : *University in the Market Place,* Princeton University Press, 2002.

8. DERRIDA, Jacques, *L'université sans condition*, Paris: Galilée, 2001.

9. يميز فيليب لاريدو Philippe Laredo وبكيفية مفيدة ما بين «التربية الثالثية الخاصة بالجماهير» الموجهة نحو الحاجات المحلية والتكوينات العليا المهنية المرتبطة بالسياق الوطني والأوروبي، وبين التكوينات الموجهة نحو البحث العلمي :

PARADEISE, C., LAREDO, P., MELA, J. F., « *Universités : les enjeux de la réforme* », Latis. n°6, 2007.

10. في سنة 2001، كان متوسط المسافة الفاصلة بين مدينتين تمنحان شهادات ما بعد الباكالوريا هو 32 كلم، وهي المسافة التي كانت تفصل ما بين ثانويتين سنة 1994.

BARON, Myriam, «La formation supérieure en régions », in *Cybergéo* : revue européenne de géographie, n°279, juin 2004.

11. SAXENIAN, A. L., *The New Argonauts*, Harvard University Press, 2006.

FOUREL, J., «Fuite et circulation des cerveaux: les défis américains et asiatiques», in *Réalités industrielles* - Annales des mines, Décembre 2003.

JUBINET, B., LIGNERES, P., *La guerre pour les cerveaux*, Mémoire de l'Ecole des mines de Paris, sous la direction de T. Weil.

12. AGHION, P., Cohen, E.*, Education et croissance,* Conseil d'analyse économique/ Paris: La Documentation française, 2003.

13. BLANC, C., *Pour un écosystème de la croissance*, Paris : La documentation française, 2003.

14. ليس من غير المفيد التذكير بأن الجامعة التقنية لكالسرو Carlsruhe تأسست في الأصل لتكون رديفا لمدرسة بوليتكنيك الفرنسية في باريس.

15. ALLEGRE, C. *Vous avez dit matière grise* ? Paris: Plon, 2006.

16. لقد تناولت هذه النقطة بتفصيل في كتابي (مرجع مذكور) والذي عرض مضمونه في :

MONGIN, Olivier, «Comment passer d'une culture de la sélection à une culture de l'innovation ?» in *Esprit*, Août-Septembre 2007.

17. هذه الإشكالية الخاصة بالحجم في الحد الأدنى المطلوب تنطبق بصفة أقل على مدارس التجارة التي لا تشكل سوى شعبا في جامعات متعددة التخصصات في مختلف جهات العالم.